

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

١٥ تشرين الأول ٢٠١٨

نشرة خاصة: تطبيق ضريبة القيمة المضافة في البحرين

شهدت الأسابيع الماضية عددا من التطورات الحاسمة المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في البحرين. وقد أعدت ديلويت ملخصاً لهذه التطورات والقضايا المحددة التي من المحتمل أن تواجهها المنشآت، بالإضافة إلى دور ديلويت في مساعدة المنشآت على الالتزام بالنظام منذ اليوم الأول.

أهم التطورات:

- أعلنت الحكومة البحرينية رسمياً عن تاريخ تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة (1 يناير 2019)
- تم نشر نص قانون ضريبة القيمة المضافة **باللغة العربية**. ونقوم حالياً بإعداد الترجمة وسيتم نشرها قريباً.
- أكدت الحكومة أنه سيتم نشر اللائحة التنفيذية في أي يوم خلال 15 يوماً من تاريخ التطبيق، لكننا نتوقع أن يتم إطلاقها قبل ذلك.
- يعد نص القانون مشابهاً لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لذلك لا توجد اختلافات عديدة، بخلاف نظام الغرامات (المذكور أدناه)، وفيما يلي ملخص لبعض النقاط الأساسية:
 - سيتم تطبيق الضريبة بنسبة الصفر بشكل أكبر، بالإضافة إلى التوريدات التي تخضع للضريبة بنسبة الصفر في دول المجلس، فإنها تنطبق أيضاً على كل من قطاع التغذية والتعليم والصحة والنقل المحلي، بالإضافة إلى النفط والغاز (بالمقارنة مع الإمارات والسعودية).
 - يتم معاملة التوريدات المتعلقة بالبناء على أنها معفاة (بخلاف إنشاء مبانٍ جديدة)، حيث يعد هذا مصدر قلق جديد لملاك العقارات وتكلفة إضافية "مبطنة" لضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد للمستأجرين التجاريين.
 - أحكام انتقالية للعقود المبرمة قبل تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة والتي تكون في العادة لصالح المستفيدين. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم تطبيق نسبة الصفر خلال الفترة الانتقالية في البحرين لمدة 5 سنوات للتوريدات التي تتم للحكومة. وهذا أمر منطقي إلى حد كبير حيث أنه لا يفرض على المبالغ المتفق عليها مسبقاً والمبالغ المدرجة في الميزانية احتساب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ وبالتالي يجب أن يتفق مع متطلبات التمويل الإضافية من الحكومة.
 - أحكام انتقالية للتجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي: يبدو أن الأحكام المنفصلة تتشابه مع أحكام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من عدة جوانب، ولم يتم توضيح كيفية تطبيق ذلك بعد، حيث يتوقع أن يتم توضيحه من خلال اللائحة التنفيذية.
 - تجدر الإشارة أن جهاز الضريبة في البحرين يسعى إلى فرض رسوم على شهادة تسجيل ضريبة القيمة المضافة؛ مما يجعلها سابقة غير معتادة في دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أنه يعد في نطاق تمويل أنشطة السلطات الضريبية في هذا المجال.

ولعل أبرز الجوانب في قانون ضريبة القيمة المضافة هو اختيار تطبيق نظام عقوبات لا يسمح بالتساهل من حيث صلته بانتهاكات قانون ضريبة القيمة المضافة واللوائح، على الرغم من عدم تحديد المدى الذي ستنطبق فيه الأحكام بعد. تسمح الأحكام بنشر أسماء المخالفين في الصحف المحلية ومقترنة بغرامات وعقوبات جنائية محتملة، مما يجعل البيئة صعبة ويدعو للقلق. ويعد نظام العقوبات على النحو المقترح بالتأكيد أكثر حدة من الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية.

قد يؤدي عدم الامتثال بشكل دقيق بالنظام إلى فرض غرامات هائلة للشركات العاملة في البحرين، حيث أننا ننصح بالتركيز على الامتثال للنظام منذ اليوم الأول.

ستكون البحرين ثالث دول مجلس التعاون الخليجي التي تقوم بتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، بعد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي قامت بتطبيق الضريبة في 1 يناير 2018.

المسائل المعقدة - اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة

لم يتم بعد إصدار اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة في البحرين، لكن أشار نص قانون ضريبة القيمة المضافة العديد من الجوانب التي تشير إلى أحكام اللائحة.

قد يتم إصدار اللوائح في أي وقت خلال 15 يومًا من تاريخ 1 يناير 2019، لكن قد يتم نشر اللائحة في الأسابيع المقبلة.

يجب على الشركات عدم تأخير الإعداد المبكر لتطبيق النظام منتظرين نشر اللائحة أو توقع الحصول على العقوبات بسبب عدم إصدارها بعد.

الامتثال الضريبي والاجراءات الواجب اتخاذها

الإعلان عن تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة ونشر نص القانون يعني أن الشركات التي تقوم بالتوريدات في البحرين لديها فترة شهرين ونصف فقط للتأكد من أنها على استعداد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وأنها تتماشى مع التشريع الجديد بدءًا من تاريخ التطبيق.

ويجب على أي شركة تقوم بالتوريدات في البحرين تتجاوز إيراداتها الحد الإلزامي للتسجيل (حوالي 37,600 دينار بحريني أو 100,000 دولار أمريكي) سنويًا أن تسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وتلتزم بالامتثال لقانون الضريبة ولوائحها، بما في ذلك تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة في الوقت المناسب.

يجب اتخاذ قرارات التسعير، لا سيما فيما يخص قطاع البيع بالتجزئة، وذلك قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، مع التغييرات التي تم إجراؤها على الإعلانات والأسعار المخفضة. يجب النظر بعناية في معاملة ضريبة القيمة المضافة للعقود التي تمتد إلى تاريخ التنفيذ حيث أن عدم مراعاة ضريبة القيمة المضافة قد يترك الشركات محرومة إذا لم يكن بمقدورها تمرير تكلفة الضريبة الجديدة.

وننصح الشركات بالأخذ بالاعتبار المعاملة الضريبية للعقود المبرمة قبل تاريخ التطبيق، قد يؤدي عدم احتساب الضريبة إلى خسارتها في حال عدم الامتثال لتطبيق النظام.

نهج ديلويت في تطبيق ضريبة القيمة المضافة

يتعين على الشركات التي تتجاوز حد التسجيل الإلزامي البدء في الإعداد لعملية تطبيق الضريبة داخليًا لغرض مواءمة أعمالها مع نظام ضريبة القيمة المضافة الجديد. تشمل العملية مراحل متعددة تشمل موظفين من مختلف أقسام الشركة، مثل المالية والعمليات والموارد البشرية والقانونية - يجب تكييف وظائف كل منها مع نظام ضريبة القيمة المضافة الجديد.

تمتلك ديلويت الخبرة الكافية لتقديم خدمات شاملة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة للمنشآت في البحرين، حيث أننا اكتسبنا خبرة واسعة من خلال توفير خدمات تطبيق الضريبة على نطاق واسع لمنآت المنشآت في الشرق الأوسط على مدى السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك العديد من أكبر الشركات في المنطقة.

وكما لاحظنا من خلال خبرتنا في المجال، فإن المنشآت التي اتبعت نهجًا في الإعداد المسبق لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وبدأت العملية مبكرًا، قد شهدت نتائج أفضل من المنشآت التي قامت بتأجيل ذلك.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.